

## دور النخبة الليبية في استكمال مشروع بناء الدولة بعد حراك 2011 في ظل تحديات الخصوصية القبلية



خالد صولي - لزهـر عبد العزيز

مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية/ فرقة بحث الأمن والتنمية

جامعة عمار تليجي بالأغواط ، ksaouli24@gmail.com

جامعة عمار تليجي بالأغواط ، [l.abdelaziz@lagh-univ.dz](mailto:l.abdelaziz@lagh-univ.dz)

تاريخ النشر: 2019/11/30

تاريخ القبول: 2019/10/09

تاريخ الإرسال: 2019/09/15

### ملخص:

خضعت ليبيا لحكم معمر القذافي لفترة فاقت أربعة عقود من الزمن، تميزت بسيطرة القبيلة على جميع مفاصل الدولة، لدرجة غيبت فيها جل فئات المجتمع الليبي عن الساحة السياسية، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع بجميع أبعادها داخل البلد، وتعالى أصوات الشعب والقوى المدنية مطالبة بضرورة التغيير الجذري لدرجة قيام ثورة 2011، لكن ما أثار عديد من التساؤلات لدى باحثي حقل السياسة المقارنة هو سبب فشل هذه القوى السياسية والمدنية "النخب"، في أن يكون لها دور قيادي فاعل في عملية إسقاط نظام حكم القذافي دون اللجوء إلى التدخل الأجنبي، وسبب تعثر جهودها في بناء مشروع الدولة الليبية المنشودة بعد انهيار حكم القذافي، والذي تميز بالدور المحوري للقبيلة في إدارة الحياة السياسية، وتجسيد حضور هذا المعطى في خطته، وتوظيفه وتجنيد الكيفية التي شكلت فيما بعد تحديا كبيرا أمام فاعلية أي تنظيم مدني أو سياسي آخر، لاسيما نخب المرحلة الانتقالية، الأمر الذي أدى إلى طول عمر الأزمة في ليبيا.

**كلمات مفتاحية:** النخبة، القبيلة، بناء الدولة، المرحلة الانتقالية، الأزمة الليبية

**Abstract :**

Libya was ruled by Muammar Gaddafi for a period of more than four decades, characterized by the tribe's control over all the joints of the state, to the extent that the majority of Libyan society was absent from the political arena, which led to the deterioration of the situation in all its dimensions within the country, and the voices of the people and civil forces demanded the need for change Radical to the point of the 2011 revolution, Libya was ruled by Muammar Gaddafi for a period of more than four decades, characterized by the tribe's control over all the joints of the state, to the extent that the majority of Libyan society was absent from the political arena, which led to the deterioration of the situation in all its dimensions within the country, and the voices of the people and civil forces demanded the need for change Radical to the point of the 2011 revolution, but what has raised many questions among researchers in the field of comparative politics is why these political and civil forces "elites" failed to have an effective leadership role in the process of overthrowing the regime of Gaddafi without resorting to foreign interference, and why its efforts in building the desired Libyan state project faltered. After the collapse of Gaddafi's rule, which was characterized by the pivotal role of the tribe in the management of political life, and the embodiment of the presence of this figure in his plans, and recruited and recruited in a manner that later posed a major challenge to the effectiveness of any other civil or political organization, especially the transitional elites, which led to the length Lifetime Crisis in Libya .

Key Words/ Elite, Tribe, State Building, Transition, Libyan Crisis.

المؤلف المرسل: لزه عبد العزيز – البريد الإلكتروني: i.abdelaziz@lagh-univ.dz

**مقدمة:**

عرفت ليبيا كغيرها من البلدان العربية - التي اجتاحتها موجات حراك 2011 - انعطافا كبيرا في تاريخها السياسي، على اعتبار أنها خضعت لحكم معمر القذافي لما يفوق الأربعة عقود من الزمن، كان من ابرز سمات هذا الحكم، سيطرة القبيلة على جميع مفاصل الدولة، لدرجه غيبت فيها جل فئات المجتمع الليبي عن الساحة السياسية، وحرمتها حق المشاركة في صنع قرارات الشأن العام، وهو الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع بجميع أبعادها، الاقتصادية السياسية والاجتماعية داخل البلد.

وأمام هذا الوضع المزري تصاعدت التحركات الشعبية، وتنامت أصوات القوى المدنية المطالبة بضرورة إحداث التغيير الجذري والحقيقي، إلى درجة قامت فيها ثورة فبراير 2011 ضد نظام حكم القذافي، لكن ما يطرح عديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام لدى كثير من الباحثين في حقل السياسة المقارنة هو سبب فشل وعجز هذه القوى السياسية والمدنية - أو كما تسمى "بالنخب" - في أن يكون لها دور قيادي فاعل في عملية إسقاط نظام حكم القذافي دون اللجوء إلى التدخل الأجنبي الذي جسده الضربات العسكرية لحلف الناتو، والتي أفضت في النهاية إلى سقوط الحكم الجماهيري.

في حقيقة الأمر لقد أثارت انتفاضة الشعب الليبي لعام 2011 نقاشا عميقا حول دور النخبة في قيادة المرحلة القادمة، سيما في ما يتعلق بدورها في دفع وتوجيه عجلة التغيير والإصلاح، وتدارك إخفاقاتها القديمة التي غذاها

صراعها القديم الجديد مع النخبة الحاكمة، هذه الأخيرة التي نجحت إلى حد ما عبر تاريخها في تكييف كثير من توجهات النخب الأخرى مع مشروعها التسلطي ومؤسساته.

ولعل ذلك راجع إلى طبيعة نظام حكم القذافي الذي تميز بالدور المحوري للقبيلة في إدارة الحياة السياسية، وتجسيد حضور هذا المعطى في خطته، وتوظيفه وتجنيد الكيفية التي تغيب فاعلية أي تنظيم مدني آخر، بالإضافة إلى سياسة القذافي الصارمة التي اعتمدت على أسس فكرية وهياكل سياسية هدفها ضمان بقاء حكمه واستمراره، ولعله الأمر الذي جعل من النخبة عاجزة في كثير من الأحيان عن قيادة عملية التغيير داخل ليبيا.

وبقدر ما ساهم المعطى القبلي في استمرار حكم القذافي لعقود طويلة فقد كانت له انعكاساته البارزة على الساحة السياسية الليبية، وخلف آثارا بالغة على جهود قادة مرحلة ما بعد الجماهيرية حول تنفيذ مشروع بناء الدولة الليبية المنشودة، كما انه أفضى إلى إيجاد بيئة سياسية داخلية متوترة، استمر فيها صراع النخب طول مرحلة الانتقال الديمقراطي لما بعد 2011، الأمر الذي أدى إلى تعثر مساعي الوفاق الوطني، الذي من شأنه أن يقود في النهاية إلى تحقيق عملية البناء الديمقراطي في ليبيا.

تتمثل أهمية الموضوع في انه يتتبع دور النخبة الليبية في استكمال مشروع بناء الدولة على اثر سقوط نظام حكم القذافي في 2011، في ظل وجود خصوصية الفكر القبلي لدى هذه النخب واستمراره طول فترة المرحلة الانتقالية.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مساعي النخب الليبية في تأسيس بناء الدولة بعد 2011، والوقوف على انجازاتها وإخفاقاتها، ومدى فاعليتها في إتمام مشروع البناء الديمقراطي في ظل استمرار تحديات الفكر القبلي الذي يميز النخب الليبية، ورصد أبعاده الايجابية والسلبية، ومدى تأثير هذه الخصوصية الليبية التي رسخها نظام حكم القذافي في الفكر السياسي الليبي على جهود نخب المرحلة الانتقالية.

وانطلاقا من أهمية الفكر القبلي وتأثيره على جهود النخبة في عملية بناء المشروع الديمقراطي يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى أسهمت النخبة الليبية في مشروع البناء الديمقراطي عقب حراك 2011 في ظل تحديات الخصوصية القبلية للمجتمع الليبي؟

و يتفرع عن هذه الإشكالية العامة سؤالين فرعيين:

- 1- ما المقصود بالنخبة والقبيلة في ليبيا؟
- 2- هل أسهمت نخبة المرحلة الانتقالية في بناء الدولة الليبية المنشودة في ظل تحدي الخصوصية القبلية للمجتمع الليبي؟

وهنا نفترض أن إخفاق مساعي النخب الليبية في استكمال مشروع بناء الدولة الديمقراطية المنشودة يتوقف على التوظيف السلبي لخصوصية الفكر القبلي لديها.

إن طبيعة الموضوع تفرض توظيف مجموعة من المناهج لمعالجة أهم الجوانب المتعلقة به، "كمنهج دراسة حالة" الذي يساعد على التعمق في حالة النخب في ليبيا ودورها في بناء الدولة فيها، من خلال تتبع نشاطاتها وانجازاتها الميدانية التي تجسدت في شكل مؤسسات رسمية خلال الفترة الانتقالية، و"المنهج التاريخي" من خلال دراسة الخلفية التاريخية للنخبة الليبية ودور الفكر القبلي في تكوينها وتحديد مساراتها، لا سيما في فترة حكم القذافي، واستمرار تأثير هذه الخصوصية الفكرية على ذهنيته وسلوكها حتى الساعة، و"المنهج الوصفي" الذي يساعد على جمع المعلومات الوافية عن مكونات المجتمع الليبي وعن التحولات السياسية التي طرأت على أنظمة حكمه، ومدى تأثير توجهات هذه الأنظمة على مساراته المستقبلية، كما اعتمد البحث على "اقترب

النخبة"، كون الدراسة تنصب على دور النخبة الليبية في بناء الدولة ومدى إسهاماتها في تحقيق المشروع الديمقراطي فيها، في ظل التحديات التي تطرحها الساحة السياسية. وكمحاوله للإجابة عن السؤالين السابقين ومعالجة إشكالية الموضوع تم اقتراح خطة مكونة من محورين أساسيين:

**المحور الأول:** يتناول مفهوم النخبة والقبيلة في ليبيا، من خلال التعريف بالنخبة، وتبيان أهم أنواعها وحقيقتها في ليبيا، وكذا تسليط الضوء على معنى القبيلة وأهميتها كحقيقة اجتماعية وتاريخية في ليبيا، وتحديد مكانة القبيلة في فلسفة نظام الحكم الليبي.

**المحور الثاني:** يناقش مدى إسهام النخبة في استكمال بناء مشروع الدولة الليبية عقب سقوط نظام حكم القذافي على ضوء تحدي الخصوصية القبلية الليبية، وذلك من زاوية تحديد الدور الإيجابي للنخبة في وضع أساسات لمؤسسات الدولة المستقبلية وهيئاتها، وكذا دورها السلبي الذي يتجلى في انقسام النخب الليبية على نفسها إلى شرعيات متعددة ومتباينة، وتقييم هذا الدور من خلال بروز تحديات العامل القبلي الذي يميز المجتمع الليبي، واثر هذه الخصوصية على مساعي تحقيق وفاق وطني من شأنه أن يسهم في استكمال مشروع البناء الديمقراطي الليبي المنشود.

### 1- التأسيس المفاهيمي للنخبة وللقبيلة في ليبيا

تمثل فترة ما بعد 2011 محطة مفصلية في حياة النخب الليبية ، وذلك لما أنيطت به من مسؤولية كبيرة لتسيير المرحلة، ولدورها المحوري في قيادة المجتمع الليبي وتوجيه جهود التغيير والإصلاح فيه نحو تحقيق تطلعاته المشتركة والمشروعة ، لا سيما في ظل وجود مكون اجتماعي آخر موازي تمثله القبيلة، والذي طالما شكل اللحمة الأساسية في بناء المجتمع الليبي على طول تاريخه، ولهذا جاء هذا المحور ليحدد مفهوم كل من النخبة والقبيلة في ليبيا.

#### 1-1 مفهوم النخبة في ليبيا

##### 1-1-1 المدلول اللغوي للنخبة

يقصد بمصطلح النخبة أو الصفوة في اللغة العربية الخلاصة، فصفوة الشيء خلاصته، واصطفاء الشيء يعني اختياره، وانتخب الشيء اختاره، ونخبة القوم خيارهم، والانتخاب هو الاختيار والانتقاء.<sup>1</sup>

##### 1-1-2 المدلول الاصطلاحي للنخبة

أول ما استخدم مصطلح النخبة أو "الصفوة Elite" كان في القرن السابع عشر، وذلك لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، ثم اتسعت دائرة استخدامه ليشمل فئات اجتماعية متميزة، كطبقات النبلاء أو الوحدات العسكرية الخاصة...، ثم اتسع مجاله ليشكل مع بداية القرن العشرين احد أهم الأطر التحليلية في النظرية السياسية.<sup>2</sup> ولقد عرف "روبرت دال" النخبة بأنها: "مجموعة من الأفراد يشكلون أقلية تسود تفضيلاتهم عند حدوث أزمات تكون متعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع".<sup>3</sup>

كما تعرف النخبة أو الصفوة بأنها فئة قليلة داخل المجتمع، لها مكانتها الاجتماعية العالية، وتؤثر على أو تحكم بعض أو كل شرائح المجتمع الأخرى.<sup>4</sup>

#### 1-1-3 أنواع النخب

يمكن القول أن النخبة مصطلح يشير معناه العام إلى جماعة من الأفراد يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة في مجتمع معين، والنخبة أكثر الطبقات هيبية وأثرا، كما يشير المصطلح إلى الفئة العليا في احد ميادين التنافس، ما يجعلهم قادة في ميدان معين، ولذلك فالنخبة أنواع من أهمها:<sup>5</sup>

- **النخبة السياسية:** وهي الجماعة الحاكمة التي تضطلع بمسؤولية تسيير وتنظيم وتوجيه الشأن العام في جميع مستوياته.

- **النخبة العسكرية:** وهم القادة العسكريون، والذين يعتبرون من ابرز النخب تأثيرا في حياة المجتمعات السياسية والاقتصادية...

- **النخبة المثقفة:** وهم العلماء والمفكرون والفلاسفة، وغيرهم من الأشخاص الذين لديهم القدرة على التأليف والابتكار ونقل الأفكار ونقدها...

- **النخبة البيروقراطية:** وهم موظفو الحكومة والإداريون ورجال الخدمة المدنية، وتعد هذه الفئة من أهم واخطر النخب، لما لها من قدرة على احتكار مخرجات النظام السياسي، والإلمام بالمعلومات المتعلقة بالمسائل العامة، و دورها البارز والحيوي في عملية الاتصال السياسي، وذلك من خلال تنفيذها للقوانين والقرارات وسياسات الدولة المختلفة.

- **نخبة علماء الدين:** يحتل علماء الدين مكانة هامة لدى المجتمعات البشرية بصفة عامة والعربية والإسلامية على وجه الخصوص، لما لهم من حظوة اجتماعية عالية وقدرة فريدة على التأثير فيها وتوجيهها.<sup>6</sup>

- **قادة الأحزاب السياسية:** تمثل الأحزاب السياسية أهم التنظيمات الاجتماعية والسياسية في العصر الحاضر، وذلك لأهمية دورها ووظائفها داخل المجتمع، فهي قناة الاتصال بين الحكام والمحكومين، وهي آلية تجسيد عملية التداول السلمي على السلطة، وهي التي تضطلع بمسؤولية نقل وبلورة قضايا الرأي العام وتطلعاته إلى السلطة العامة، كما أنها حاضنة إنتاج النخب السياسية وأداة توسيع دائرة المشاركة السياسية، لذلك تعتبر الأحزاب من أهم أدوات التحديث السياسي.

**1-1-4 - النخبة الليبية:** المقصود بالنخبة الليبية هم جميع قادة المرحلة الانتقالية لما بعد 2011، وممثلي جميع مكونات الشعب الليبي، سواء كانوا علماء أو شخصيات اجتماعية وسياسية معروفة، أو كانوا زعماء لأحزاب سياسية أو تنظيمات مدنية واجتماعية أخرى، أو قادة للحركات الإسلامية في ليبيا، أو ممثلي لفئات الشعب الليبي المختلفة...

### 1-2-1- مفهوم القبيلة في ليبيا

#### 1-2-1- تعريف القبيلة

شغل الإرث القبلي مكانة هامة في التراث العربي، وقد تعددت معاني القبيلة كما تعددت الكتابات التي تعنى بهذا المصطلح حيث:<sup>7</sup>

\* عرف ابن منظور في كتابه "لسان العرب" القبيلة على أنها: "تجمع يقوم على النسب المشترك للمجموعة"  
\* في حين أن "الموسوعة العربية الميسرة" تعرف القبيلة على أنها: "مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة ويسكنون إقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا لهم".

\* أما المقاربة الخلدونية، والتي تعتبر من أهم مرجعيات البحث السوسولوجي المتعلق بتحليل وفهم المجتمعات العربية، ترى انه بالرغم من أهمية النسب في تكوين القبيلة إلا أن هناك عوامل أخرى تتشارك في بناء التكوين القبلي، حيث يقسم ابن خلدون النسب إلى فئتين، نسب عام وآخر خاص، فبالإضافة إلى رابطة الدم هناك روابط أخرى تساهم في عملية انصهار القبيلة، كعامل الزمن والتموضع الاجتماعي والمكاني...، وقد ركز على دور

المكان- الأرض- في تشكيل محاور التحام الجماعات القبلية بما يذكي إحساس الأفراد بالانصهار ضمن تلك الجماعات، ويعزز ترابطها الداخلي أمام الخطر الخارجي الذي يهدد وجودها.<sup>8</sup> كما أن المقاربة الخلدونية أكدت على إمكانية وجود أفراد آخرين ضمن القبيلة ليسوا منها، وهذا ما عبر عنه ب: "العصبية"، حيث هي إتباع الإنسان لأقاربه ولقبيلته على حد سواء، وهي تلك الرابطة التي تشد أفراد القبيلة إلى بعضهم، وتفرض عليهم سلسلة من المهام والالتزامات المتقابلة، أساسها المدافعة والمناصرة.<sup>9</sup> ومن هنا فالرابطة القبلية تقوم على عدة اعتبارات منها: رباط الدم، والشعور بالانتماء "العصبية" ووجود الرقعة الجغرافية، ونمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي، والشعور بوجود خطر خارجي... فكل ذلك يساهم في تقوية هذه الرابطة.

### 1-2-2- أهمية القبيلة في المجتمع الليبي

يقوم المجتمع الليبي على المركب القبلي، ولا تقوم القبيلة فيه على رابطة الدم فحسب، بل هي مظلة اجتماعية يتعايش تحتها مختلف الأعراق والجماعات، فقد تضم القبيلة الواحدة من أصله أمازيغي أو عربي أو تركي أو أفريقي، حيث توفر الأمن والحماية لأفرادها، وتضمن فرص العيش الكريم لهم.<sup>10</sup> وتتميز تركيبة المجتمع الليبي بشدة انتماء الفرد للقبيلة، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن 90% من الليبيين عندهم شعور بالانتماء للقبيلة، وتصل نسبة القبائل في ليبيا إلى 140 قبيلة، تمتد جغرافيا عبر الحدود، إذ تتداخل مع عديد من الدول الأفريقية، منها: "تونس، مصر، الجزائر، تشاد، النيجر"، وتمثل نسبة القبائل العربية فيها 97%، في حين لا تتجاوز نسبة قبائل الأمازيغ 3%.<sup>11</sup>

شكلت القبيلة خلية أساسية وعنصرا جوهريا في تركيبة المجتمع الليبي عموما، وفي نظام حكم القذافي على وجه الخصوص، حيث لعبت دورا بارزا في تحقيق التوازنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وظلت عبر تاريخ نظام حكم القذافي الهيكل الاجتماعي الأكثر حضورا والأكثر قدرة على احتواء الأفراد وتوجيه مساراتهم وسلوكياتهم السياسية، في غياب أية مؤسسات مدنية حقيقية أخرى للانتماء، كالأحزاب والنقابات والجمعيات...<sup>12</sup>

ولقد عرفت التركيبة القبلية في ليبيا خلال التاريخ الحديث والمعاصر تطورات عديدة ومنذ 1853م، أين برزت السنوسية كحركة دينية إصلاحية في إقليم برقة، ثم توسعت بعد ذلك في جهات الغرب والجنوب، وعلى اثر الغزو الإيطالي لليبيا عام 1911م عملت القبائل الليبية على توحيد حركة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، وهكذا تميزت الحقبة التاريخية الحديثة والمعاصرة في ليبيا بحضور مكثف للتحالفات القبلية، وهذا ما دفع بالباحثين في الشأن الليبي إلى التأكيد على انه لا يمكن دراسة ممارسة السلطة بمعزل عن ايلاء الأهمية الخاصة للظاهرة القبلية، التي طالما كان لها حضور فعال ومؤثر في الأحداث الاجتماعية والسياسية.<sup>13</sup>

### 1-2-3- مكانة القبيلة في نظام حكم القذافي

إن تتبع مسيرة الديناميكية السياسية للدولة الليبية في عهد "الجماهيرية" يفضي إلى تأكيد حضور قضية القبيلة في خطط النظام وسعيه الدعوب إلى توظيفها وتجنيدتها، ولهذا كان نظام القذافي يتصرف في علاقته بالمجموعات وفق هذه الآلية، فعمل على استغلال هذه الخصوصية الليبية من خلال التوغل داخل المجموعات القبلية الكبرى النافذة، فقدم الامتيازات المادية والمعنوية إلى بعضها، وعمد إلى تهيمش بعضها الآخر، مثيرا في ذلك الخصومات التنافسية داخل كل مجموعة قبلية حتى يسهل التحكم فيها عبر إضعاف شوكتها وضماني لائها. من هذا المنطلق لم يخل خطاب القذافي وتحركاته من استعمال القبيلة ومن توظيف صريح لها في ظل تحييد وتهيمش أي تنظيم مدني آخر، وحتى تنظيم اللجان الثورية والشعبية الذي بناه لم يخل من التأكيد على أسس

الانتماء المناطقي والقبلي، ومن هنا تميز المشهد السياسي على مر تاريخ الجماهيرية بالنفوذ القبلي، ذلك بالرغم من الطابع غير الرسمي لهذه التوجهات، أين أحاط القذافي نفسه بهياكل سياسية أساسية، ظلت تدور حول "أمانة المؤتمر الشعبي" من جهة، و"اللجان الشعبية" من جهة ثانية، وقد عززها بتنظيمات أهلية ذات صفة قبلية، على غرار "روابط شبان القبائل"، التي اتخذت من طرابلس مراكز لمقارها، وعمد القذافي عام 1977م إلى تأسيس "النوادي القبلية" بهدف محاصرة المطالب المناطقي والمحلية، التي يمكن لها إن اجتمعت أن تتحول إلى حركات احتجاجية، فأصبحت هذه النوادي بمثابة هياكل قبلية لمراقبة نشاطات المعارضة ومواجهتها.<sup>14</sup>

وبالموازاة مع روابط الشباب تم إنشاء مايسمى بتنظيم "الحرس الشعبي"، حيث يتكون من شبان القبائل وفتيانها المتطوعين لحمل السلاح والدفاع عن نظام الحكم ومكتسبات الثورة، ويوجد على من تطوع للعمل في هذه التنظيمات بامتيازات مادية ومعنوية معتبرة تضمن استمرارهم ولأنهم للنظام الحاكم، ولم يكتف القذافي بذلك بل عمل شخصيا على تنظيم سلسلة من الزيارات إلى المناطق والجهات الليبية المختلفة، من أجل التعرف على خصائص كل جماعة قبلية وتاريخها، وكان يختتم كل زيارة بتوقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها، وذلك بهدف حشد التأييد والعمل على ضمان عملية إدماج المجموعات القبلية في النظام بصفة جماعية، تحول دون إمكانية تمرد الأفراد.<sup>15</sup>

## 2- إسهامات النخبة الليبية في بناء الدولة على ضوء تحديات الخصوصية القبلية

تعد مرحلة الانتقال الديمقراطي من أصعب المراحل التي تمر بها عملية التغيير داخل المجتمعات النامية والعربية المعاصرة، حيث تحكم هذه المرحلة سمات عامة تستمد مقوماتها من انتشار حالة من الغموض والشك وعدم اليقين، وانفجار الصراعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية نتيجة عدم التوافق، وتصاعد في سقف قائمة المطالب الشعبية، الاقتصادية الاجتماعية والسياسية المكبوتة، وانفتاح سياسي واجتماعي غير مضبوط بسبب شيوع الحريات العامة بعد كبت طويل، ونتيجة لخطورة المرحلة فإنه غالبا ما يعول على النخب السياسية والاجتماعية بغية تجاوز مضاعفات هذه المرحلة، والتأسيس للخطوات اللاحقة من عملية البناء الديمقراطي، وذلك لما تتمتع به هذه النخب من حكمة ورشادة وعقلانية.

### 2-1- الواقع السياسي الليبي بعد حراك 2011

على اثر سقوط نظام القذافي ربط الشعب الليبي آمالا واسعة حول مستقبل دولته الجديدة، فكان يتطلع إلى بناء دولة حديثة مستقرة، تجسد طموحاته في تحقيق الحرية والعدالة والرفاه، كما تطلع إلى ميلاد نخبة سياسية قوية وفعالة، تضطلع بعملية الإصلاح والتغيير، وذات كفاءة عالية في قيادة مؤسسات النظام السياسي الجديد، غير أن واقع الساحة السياسية الليبي في مرحلته الانتقالية، كان يسير عكس طموحات المجتمع الليبي، حيث أفضى سقوط القذافي وانهيار مؤسسات نظامه إلى إعادة تشكيل خارطة السياسة الليبية وبطريقة جذرية لصالح العديد من القوى المحلية وغير الحكومية، التي ملأت الفراغ الذي تركته مؤسسات النظام البائد و تمثلت هذه القوى في: "المجالس المحلية"، و"التجمعات القبلية"، و"الميليشيات المسلحة"، والتي سيطرت بالفعل على المشهد السياسي الليبي، وكان هذا الأمر نتيجة طبيعية لحكم استبدادي دام فترة تزيد عن الأربعين سنة، مارس خلالها القذافي كل أصناف التنكيل والبطش بحق الليبيين، لا سيما منهم المعارضين.

### 2-2- دور النخب الليبية في استكمال عملية البناء الديمقراطي

#### 2-2-1- الدور الإيجابي للنخبة الليبية

لكن مع هذا يمكن القول أن ليبيا دخلت في مرحلة مهمة من مراحل بناء الدولة الديمقراطية المنشودة، وذلك بعد أن أجرت أول انتخابات ديمقراطية في سابقة هي الأولى من نوعها بعد أكثر من نصف قرن، وبدأت تظهر

قوى سياسية صاعدة، وعم الساحة الليبية ميلاد تنظيمات اجتماعية وسياسية اتخذت لها أشكالاً عديدة ومستويات مختلفة من العمل الحزبي أو التنظيم الاجتماعي، وباتت الساحة السياسية الليبية تزخر بالنخب السياسية الصاعدة ذات البرامج المختلفة والمتباينة،<sup>16</sup> أين حملت هذه النخب على عاتقها مشروع بناء الدولة الليبية الديمقراطية المنشودة، ومع اختلاف الرؤى والبرامج والأيدولوجيات لهذه النخب إلا أنه يحسب لها مجهوداتها الكبيرة ومنذ بداية ثورة 2011 في سبيل إيجاد هيئات ومؤسسات سياسية تدير المرحلة الانتقالية، وتؤسس للدولة الليبية الديمقراطية الجديدة، وكان أبرز هذه الجهود:

- إنشاء المجلس الوطني الانتقالي في 28 فبراير 2011، كمؤسسة مبدئية تهدف إلى تنظيم صفوف الثوار وتمثيل كافة أطراف الشعب الليبي في داخل ليبيا وخارجها، لكن هذا المجلس تميز بالهشاشة وكثرة الانقسامات.<sup>17</sup>

- انتخاب المؤتمر الوطني العام في 07 جويلية 2012، لتتصاعد حدة الانقسامات نتيجة غياب ثقافة المؤسسات لدى الليبيين، وتغليب لغة السلاح على الحوار، ودور العامل الخارجي في تعقيد الأزمة.<sup>18</sup>

- انتخاب البرلمان الليبي في 25 جوان 2014، وهي انتخابات جاءت لرأب صدع جدار النخب الليبية المتناقضة، نتيجة الخلاف حول الانتخابات الرئاسية، لا سيما بين أصحاب المشروع الإسلامي وأصحاب التوجه الليبرالي.<sup>19</sup>

- التوقيع على اتفاق "الصخيرات" بالمغرب في 17 ديسمبر 2015، تم التوقيع على هذه الوثيقة من قبل النخب الليبية وبرعاية أممية، وعلى الرغم من تسلم حكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن وثيقة اتفاق الصخيرات السلطة التنفيذية، واعتبارها السلطة التنفيذية الوحيدة في البلاد بعد التوقيع النهائي على الوثيقة. وعلى الرغم من تنوع وتعدد المبادرات السياسية الهادفة إلى إيجاد صيغة توافقية تحتوي جميع مكونات الشعب الليبي، إلا أن نخب ما بعد الثورة أخفقت في الإيفاء للشعب الليبي بما وعدته برامجه من بناء دولة ديمقراطية أساسها الاستقرار السياسي وقوامها الرفاهية الاقتصادية، كما عجزت عن انجاز الأهداف الوطنية الكبرى والمتمثلة بإيجاد دستور دائم لإدارة البلاد، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن... وهو الأمر الذي يدفع بالقول أن سلبيات دور النخب الليبية في عملية البناء الديمقراطي المنشود قد تفوق إيجابياته.

## 2-2-2- الدور السلبي للنخب الليبية

إن الواقع السياسي الذي تعيشه ليبيا لا يدعو إلى إنكار الجهود الكبيرة المبذولة من قبل النخب - على قلة خبرتها وتجربتها السياسية- في تحقيق عملية الوفاق الوطني واستكمال بناء المشروع الديمقراطي المنشود، غير أن البعض يرى بان هناك عدة مظاهر للواقع الليبي تدل على عكس ما ذهب إليه المتفائلون من فاعلية النخب، فالتدخل الأجنبي في عملية إسقاط نظام حكم القذافي في 2011، والأزمة الأمنية الخائقة التي تعصف بالبلد حالياً، وكذا حالة الانقسام التي تخيم على المشهد السياسي نتيجة الفوضى وغموض المواقف وعدم التوافق، بالإضافة إلى مشكلة الفراغ الدستوري، وبروز صراع كبير بين هيئات وتحالفات مختلفة يدعي كل منها الشرعية لنفسه وتدعمها تحالفات دولية وإقليمية،<sup>20</sup> على غرار: "المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني" المنبثق عن اتفاق الصخيرات، وتحالف "مسؤولي المؤتمر الوطني العام" مع "دار الإفتاء" و"لواء الصمود" الراض لحكومة الوفاق<sup>21</sup>، بالإضافة إلى تحالف "عقيلة صالح" رئيس "برلمان طبرق" مع "خليفة حفتر" الذي عينه هذا البرلمان قائداً عاماً للقوات المسلحة الليبية منذ 2015، ضف لها اتساع رقعة الأزمة بفعل انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية<sup>22</sup>، كل هذا يؤكد على أن النخب الليبية لم تحقق شيئاً يذكر على أرض الواقع، وإن إخفاقها كان أشد وطأة ووضوحاً على عملية البناء الديمقراطي، ويبرر أصحاب هذا الرأي رأيهم بان



مرد هذا الإخفاق يرجع في الأساس إلى أزمة نخبوية داخل ليبيا، أي أن الإشكال يكمن داخل النخب في حد ذاتها، وهذا ما يتجلى حسب رأيهم في:

- انقسام النخب الليبية على نفسها نتيجة تغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة: وهذا ما يعكسه الواقع الليبي الحالي حيث بدت هذه النخب طول الوقت متشرذمة<sup>23</sup> وغارقة في دوامة من الخلافات والانقسامات نتيجة تضارب المصالح، وهو ما يفسر ضعفها في بناء أرضية توافقية وطنية بشأن أولويات المرحلة الانتقالية، كما أنها أثبتت بأنها نخب تسلطية ممارسة وفكرا، وتفترق إلى المصادقية وضعف التكوين الديمقراطي، وتعاني من معضلة الإقصاء السياسي المتبادل، وهذا ماجعلها تقتفر إلى ثقافة الديمقراطية المتمثلة في تبني لغة الحوار لحل الخلافات بدل لغة السلاح، والقبول بالتعدد والاختلاف في الرؤى، والتسامح والتعايش الفكري، بل أصبحت النخب تتصارع من أجل تغليب مصالح قبائلها وأحزابها على المصالح الوطنية التي أصبحت مجرد شعارات.<sup>24</sup>

- انعدام الثقة بين النخب السياسية الليبية: لقد أدى انعدام الثقة بين النخب الليبية إلى بروز طبقة سياسية خاصة تعيش لحياتها الخاصة لا تعبر عن طموحات الشعب الليبي وتطلعاته، وهو ما خلق فجوة بين النخب فيما بينها من جهة، وبين النخبة السياسية الحاكمة وبين الشعب من جهة ثانية، وأبقى الأوضاع السياسية على حالتها المتأزمة، وبات أفراد الشعب الليبي أكثر تشكيكا في السياسيين وفي مؤسساتهم على حد سواء، وولد شعورا بخيبة الأمل والإحباط لدى الشعب بشأن ضعف قدرة هذه النخب على تمثيله وقلة فاعليتهم في حل مشكلاته المطروحة.<sup>25</sup>

- غياب الرؤية السياسية لدى هذه النخب: إن العمل الديمقراطي في ليبيا يقتضي أن يكون للنخب السياسية خطة محددة ورؤية واضحة لإنهاء الانقسام وحلحلة أزمة البلاد متعددة الجوانب، ولكن لأسباب ذاتية تتعلق بغياب التجربة الديمقراطية للنخب السياسية الليبية، وضغوط العامل الخارجي على بعض النخب، وغياب الأهداف المشتركة لمكونات الشعب الليبي وتمسك كل جهة بوجهة نظرها الضيقة وعدم استعداد كل منها بتقديم التنازلات المفضية لتوحيد المواقف والرؤى نحو هذه الأزمة، أصبح من الصعب إيجاد أرضية مشتركة تتسع لكل توجهات النخب ومشاربهم الفكرية والسياسية، وتوفر المناخ المناسب لرسم رؤية مشتركة تدفع بالعملية الديمقراطية نحو مسارها الإيجابي.<sup>26</sup>

- غياب الهوية الوطنية لبعض النخب: إن الواقع الليبي يؤكد استمرار بعض النخب في الدفاع عن انتماءاتها القبلية ومصالحها الجهوية بدل تحليها بالروح الوطنية وسعيها للدفاع عن مصالح الوطن والدولة، هذا فضلا عن ارتباط انتماء وولاء بعض النخب بأطراف خارجية من أجل تحقيق مصالح قبلية أو جهوية ضيقة، وهذا ما سيؤدي إلى تعميق الأزمة المجتمعية في ليبيا ويدفع نحو اتساع فجوة الانقسام بين الشعب ونخبته وبين النخب فيما بينها، ومن ثم تحويل مسار المشروع الديمقراطي المنشود نحو اتجاهات لا تخدم مصلحة المجتمع الليبي بقدر ما تخدم مصالح وأجندات أطراف خارجية أخرى.<sup>27</sup>

- الاعتماد على الميليشيات المسلحة لتحقيق أجندات بعض النخب السياسية: لا تزال عملية بناء جيش ليبي جديد وقوى أمنية على أسس وطنية موحدة تتصادم بكثير من المعوقات، خاصة فيما يتعلق منها بإعادة إدماج واستيعاب التشكيلات العسكرية والكتائب المسلحة التي حاربت نظام القذافي ولا تزال تحتفظ بأسلحتها ضمن الجيش النظامي.<sup>28</sup> فضلا عن قيام بعض النخب السياسية الليبية بتشكيل أجنحة مسلحة تابعة لها تخدم مصالح وأجندات مختلفة، وهذا ما يشجع نخب أخرى على زيادة إنشاء مثل هذه الميليشيات ويدفع نحو مزيد من التمرد والانقسام الداخلي، الذي قد يؤدي بدوره إلى اتساع دائرة الصراعات الداخلية واستمرار زمن الحرب الأهلية القائمة<sup>29</sup>

- تبعية بعض النخب للأجندات الأجنبية: لا شك أن للتدخل الأجنبي الدور البارز في إدارة المشهد السياسي الليبي، وفي تأجيج الصراع بين الفرقاء الليبيين، من خلال دعم أطراف معينة على حساب الأطراف الأخرى وإبقاء الوضع على ما هو عليه، سعياً منها لتحقيق أجنداتها في إطار تجاذب النخب ورغبة منها في السيطرة على بعض القوى وحصر الثورة في أضيق زاوية ممكنة، وقد برز ذلك مع ظهور مشروع "الثورة المضادة"، الذي ترعاه دول عربية وإقليمية، برعاية بعض القوى الكبرى، وذلك بهدف إجهاد الثورات العربية، حيث بدأت محاولات الانقلاب على عملية التحول الديمقراطي في إطار ثورة مضادة شاملة تقودها مصر بالتحالف مع السعودية والإمارات، اللتان تساهمان بشكل كبير في تعطيل المشروع الديمقراطي في ليبيا، ويظهر ذلك من خلال دعم الإمارات غير المحدود للمشير **خليفة حفتر** في عملياته المزعومة - عملية الكرامة ضد الإرهابيين والتكفيريين-، والتي لاقت ترحيباً ودعماً كبيراً من مصر والسعودية بهدف إفشال المشروع الديمقراطي في ليبيا.<sup>30</sup>

وقد أيد هذا الاتجاه الدكتور عبد العزيز لزه حين اعتبر أن للتدخل الأجنبي دور كبير في إفشال مساعي بناء الدولة في ليبيا، وذلك من خلال صراع المصالح وحرب الوكالة.<sup>31</sup> وهذا ما يساهم وبشكل كبير في توسيع دائرة الصراع وفي تعقيد الأزمة وإطالة عمرها وتعطيل مشروع بناء الدولة.

وأمام هذا الجدل وهذه التجاذبات في وجهات النظر، برز اتجاه آخر يرى أن الإشكال في ليبيا ليس إشكالا نخبويًا بقدر ما هو عجز في فهم خصوصية المجتمع الليبي وطبيعة تكوينه الاجتماعي، الذي يعتمد في الأساس على خصوصية التنوع القبلي وبطو قدرته على استيعاب تنظيمات سياسية ومدنية جديدة يعتبرها بمثابة أجسام غريبة عليه، ولذلك فمن الطبيعي أن يظهر أثر هذه الخصوصية في ذهنية تفكير الفرد الليبي كتحد لأي تنظيم جديد آخر، ويتجلى في شكل صراع نخبوي يدفع نحو تعطيل مشروع بناء الدولة المنشودة.

## 2-3- التنوع القبلي في ليبيا ودوره في تعطيل جهود الوفاق الوطني

هناك من يعتقد أن انهيار نظام حكم القذافي بعد ثورة 17 فبراير 2011م قد خلف تركة مثقلة بكثير من الجوانب السلبية على واقع ليبيا الحالي وعلى مستقبلها، حيث أفضت سياساته طول فترة حكمه إلى قتل ثقافة التنظيم المؤسسي في الفكر السياسي الليبي، مما أسفر عنه غياب شبه تام لمؤسسات النظام السياسي الحديث، وعدم شعور المواطنين بالانتماء للوطن وللدولة، وذلك بفعل تغليب الفكر القبلي والجهوي في ممارساته السياسية، وهو ما جعل اهتمام نخب المرحلة الانتقالية ينصب نحو السياسة الحزبية والقبلية أكثر من اهتمامهم بتنفيذ الخيار الديمقراطي كأولوية في ليبيا المنشودة، ما أدى إلى فشل الفرقاء الليبيين في إنشاء أرضية مشتركة تحقق التوافق المطلوب لتسيير المرحلة الانتقالية بما يضمن نجاح عملية الانتقال الديمقراطي بأسلوب يحتوي ويرضي الجميع، حيث لا تزال ليبيا تعيش أزمة أمنية خانقة، وما زال هناك حالة انقسام تخيم على المشهد السياسي الليبي نتيجة الفوضى وعدم التوافق، بالإضافة إلى مشكلة الفراغ الدستوري المزعوم... وهذا كله راجع حسب رأي بعض المحللين إلى الفكر القبلي الذي كرسه القذافي لعقود طويلة على حساب فكرتي الدولة والمؤسسات، فتعدد القبائل حسب رأيهم في ليبيا هو من عرقل جهود تحقيق التوافق السياسي بين النخب في المرحلة الانتقالية.<sup>32</sup>

وعلى هذا الأساس يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التنوع القبلي كان ولا يزال يشكل القضية المحورية في المعادلة التي ستحدد مستقبل ليبيا المنشودة، حيث يرى بعض الباحثين أن المعطى القبلي يمكن أن يمثل الامتياز

والتحدي في آن واحد، وذلك حسب طريقة استغلاله وتوظيفه في هذه المرحلة، فقد يكون معول بناء لمؤسسات الدولة مساعد لعملية التحول الديمقراطي، ذلك بفضل تميز القبيلة بالقدرة على حماية الهوية الوطنية واحتواء أعضائها وإخضاعهم لقوانين الدولة وحملهم على حماية مؤسساتها، في حين أن نفوذ فكر وثقافة القبيلة يمثل في البيئة الليبية تحدياً وعائقاً كبيراً أمام النخب في محاولاتها بناء مؤسسات للدولة الليبية الجديدة المنشودة، وذلك إذا تم إقصاؤها أو معاملتها بمنطق التمييز والتفرقة فيما بينها كما كان يفعل القذافي، الأمر الذي سيفجر النزاع بين هاته القبائل بحجة الرغبة في الوصول إلى السلطة أو احتكارها واسترجاع مكانتها المسلوبة، وبالتالي يصبح المجال مفتوحاً أمام هيمنة الفكر القبلي على الساحة السياسية، وهو الفكر الذي يتناقض مع منطق دولة المؤسسات، ومن هنا فإن هذا الاحتمال مبني على منطق قوة نفوذ وشرعية القبائل على حساب علو نفوذ النخب السياسية وشرعية مؤسسات الدولة، لا سيما في ظل انتشار السلاح بين القبائل وغياب مؤسسات أمنية رسمية تحفظ الأمن وتحقق الاستقرار.<sup>33</sup>

## 2 - 4 - تقييم إسهامات النخب الليبية في مشروع بناء الدولة في ظل تراحم القبيلة

وأمام هذا الواقع الذي يشوب الساحة السياسية الليبية، فإن هذه الأخيرة قد عرفت ميلاد نخب جديدة أخذت على عاتقها مهمة قيادة المرحلة الانتقالية، وسعت جاهدة نحو إيجاد أرضية مشتركة تؤسس لمشروع بناء الدولة الديمقراطية المنشودة، وبذلت في ذلك جهوداً مذكورة في سبيل إعادة الأمن والاستقرار للبلاد، من خلال تحقيق المصالحة وتجسيد الوحدة الوطنية وإنشاء عديد من الهيئات السياسية، إلا أن هذه المساعي والجهود لا تزال دون المستوى المرغوب، خاصة في ظل طغيان الفكر القبلي لدى نخب المرحلة الانتقالية، وسمو الهويات الفرعية التي تمثلها القبيلة في المجتمع الليبي عن الهوية الوطنية المطلوبة، وهذا بدليل تصريح الأستاذة "أمال سليمان العبيدي" في دراستها الموسومة بـ: "الثقافة السياسية في ليبيا"، مدعومة بدراسات أخرى، حين أكدت أن الهوية الوطنية في ليبيا لا تزال في مرحلة التكوين مما يجعلها أقل صموداً أمام الولاءات الفرعية ذات الطابع القبلي، الأمر الذي يفسر لغز استمرار هيمنة المعطى القبلي وتعدد الولاءات في المرحلة الانتقالية لفترة أطول<sup>34</sup>، ويؤكد استمرار عجز النخب - على الأقل في هذه الفترة - وعدم فاعليتها في إدارة المرحلة، وبالتالي تحجيم إسهاماتها في المشروع الديمقراطي في ليبيا إلى حين يتحقق سمو الفكر الوطني لدى النخب عن الفكر القبلي والجهوي

## الخاتمة:

ختاماً لما تم التطرق له من استعراض لدور النخب الليبية في استكمال مشروع البناء الديمقراطي عقب سقوط القذافي ونظام حكمه، يمكن القول أن ليبيا - وبعد أن نجحت في إسقاط نظام حكم مستبد دام أكثر من أربعين سنة - قد خطت خطوة مهمة على طريق بناء دولة جديدة تحقق للشعب الليبي ما يأمل من رفاهية واستقرار، غير أن بعض الباحثين يرى أن دور النخب في هذا المسعى لازال محتشماً.

## نتائج البحث:

على الرغم من نجاح النخبة الليبية في تحقيق بعض الإنجازات السياسية التي تجسدت في بناء بعض المؤسسات التي من شأنها أن تؤسس لمشروع بناء الدولة الليبية الديمقراطية إلا أنه:

- لا يزال المشروع الديمقراطي في ليبيا يسير بخطى بطيئة ولم يتجاوز بعد عنق الزجاجة، سيما فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار داخل البلد وتوفير الحد الأدنى من متطلبات العيش للشعب الليبي.

- أن عجز النخب الليبية في حسن إدارة المرحلة يفسر - حسب رأي البعض - طغيان خصوصية التنوع القبلي التي ميزت الشعب الليبي على مر تاريخه، والتي وظفها نظام حكم القذافي طول فترة حكمه توظيفا سيئا انعكست آثاره على جهود النخب التي اضطلعت بمهمة إدارة مرحلة ما بعد حكم القذافي، وبرزت آثار هذا التوظيف السيئ للمعطى القبلي في شكل صراعات قبلية ومناطقية، وفتن وحروب تتسع دائرتها يوما بعد يوم، كما أسهمت هذه الآثار السلبية في إبطاء أي حل ممكن للآزمة - متعددة الجوانب - وفي عرقلة أي جهد يهدف لتحقيق توافق شامل من شأنه أن يدفع بعجلة البناء الديمقراطي المنشود نحو الأمام، وامتدت آثار هذا الصراع النخبوي والمناطقية إلى حياة المواطن الليبي، الذي أصبح هاجس الخوف والجوع يخيم يوميا على حياته.

- أن النخب الليبية بتوليقاتها الحالية وفي ظل استمرار سيطرة الفكر القبلي على ذهنية الليبيين، قادة وشعبا، يدفع نحو إعاقة محاولات تحقيق الوفاق الوطني بين النخب الليبية متعددة الاتجاهات ومتباينة الأيديولوجيات، وتعسير بناء هوية وطنية ليبية جامعة .

- أن مستقبل الدولة في ليبيا قد يتوجه نحو الشكل الفدرالي في الحكم، والذي أصبح إمكانية تطرحها البيئة السياسية المعقدة ومتنوعة الأزمات، ويدعمها نمط الاقتصاد الليبي المبني على الريع، الذي أنتج بدوره عدم التكافؤ واختلال في التوازن بين المناطق، من حيث توزيع الثروة والموارد المالي، وهو ما أفرز نوع من احتكار المناطق الغنية لثرواتها، وثورات المناطق الفقيرة ضدها، مطالبة بضرورة تحقيق التقسيم العادل للثروة بين جميع أقاليم وشعب ليبيا.

- وأمام هذا الواقع المرير الذي يغيب فيه التوافق السياسي المنتج لمؤسسات ديمقراطية، قادرة على ضبط البيئة الأمنية بما يتيح حسن استغلال الموارد الطاقوية بشكل أفضل، تتحقق فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذا يزيد من فرص واحتمالات التدخل والتوغل الأجنبي في ليبيا، مستندا في ذلك على حججه القديمة، من تحقيق للديمقراطية و حماية لحقوق الإنسان.

#### توصيات البحث:

- إن بناء الدولة الليبية الديمقراطية على نمط النموذج المعاصر يحتاج إلى نخب قوية ومتماسكة، تنطلق من قاعدة توافقية، ولها رؤية مشتركة، وخطة - سياسية اقتصادية اجتماعية... - واضحة المعالم، تضمن مشاركة الجميع في عملية البناء، دون إقصاء لأي مكون اجتماعي، وقادرة على تجاوز الموروثات السلبية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

- على دول الجوار كالجائر أن تلعب دورا ايجابيا وان تكثف من جهودها الدبلوماسية لمساعدة ليبيا على تخطي الأزمة الخائفة التي تعيشها ، وان تعمل على لم شمل الفرقاء الليبيين لتحقيق التوافق الذي يؤسس لبناء دولة ليبية جديدة تحقق العدالة والحرية والرفاهية والاستقرار لشعبها.

#### الهوامش:

- 1 - ثروت مكي، 2005، النخبة السياسية والتغير الاجتماعي "تجربة مصر من 1952-1967"، مصر: عالم الكتب للنشر والتوزيع، ص20
- 2 - مولود زايد الطبيب، 2007، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: منشورات جامعة السابع من ابريل، ص190
- 3 - علي محمد بيومي، 2004، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، مصر: دار الكتاب الحديث، ص11
- 4 - مولود زايد الطبيب، مرجع سابق، ص189
- 5 - نفس المرجع، ن ص
- 6 - ناجي عبد النور، 2008، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر"، مجلة المفكر، العدد 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بيسكرة، الجزائر: ص113
- 7 - محمد نجيب بوطالب، 2009، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، ص ص. 55- 56

- 8 - محمد نجيب بوطالب، 2012، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر "دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ص. 23- 24
- 9 - عبد السلام إبراهيم بغدادي، 2000، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 204
- 10 - منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، مجلة دراسات دولية، العدد 51، بغداد: د س ن، ص 32
- 11 - نفس المرجع، ص- ص 32- 33
- 12 - محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع الليبي، مرجع سابق، ص 66
- 13 - نفس المرجع، ص 59
- 14 - نفس المرجع، ص 67
- 15 - نفس المرجع، ن ص
- 16 - محمد عبد الحفيظ الشيخ، كانون الأول 2018، "دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 06، برلين، ص 42
- 17 - زهير حامدي، مارس 2014، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمالات"، مجلة سياسات عربية، العدد 07، ص 89
- 18 - نفس المرجع، ص 90
- 19 - نفس المرجع، ص 91
- 20 - نور الهدى بن بنقّة، 2016/2017، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (2012-2016)، قسم الدراسات الدولية، تخصص: دراسات أمنية دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه، ص 240
- 21 - محمود عبد الواحد، 4 أوت 2016، تموضع القوى السياسية والعسكرية في ليبيا مستقبل الصراع، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ص 4
- 22 - Ian bannon and paul collier, natural resources and violent conflic: options and actions, washington: the world bank, 2003, p 2
- 23 - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر 18 فبراير 2018 ، غموض يغلف مستقبل تسوية الأزمة الليبية في 2018، <https://www.emaratalyom.com/politics/reports-and-translation/2018-02-18-1.1072418>
- 24 - نفس المرجع، ن ص
- 25 - مهدي جابر مهدي، 2012/12/01 ، " إشكالية الديمقراطية في العراق 2003"، الحوار المتمدن، العدد 3928، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334778>
- 26 - يوسف محمد جمعة الصواني، 2013، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 225
- 27 - محمد عبد الحفيظ الشيخ، شتاء 2018، "دور النخبة السياسية الليبية في تحقيق المصالحة الوطنية"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 82، ص 25
- 28 - محمد عبد الحفيظ الشيخ، دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011، مرجع سابق، ص 45
- 29 - يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص 214
- 30 - محمد عبد الحفيظ الشيخ، أغسطس 2018، " ليبيا والانتقال الديمقراطي، قراءة في الأدوار الإقليمية والدولية مساراتها ومالاتها"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 02، العدد 10، ص 245-246
- 31 - عبد العزيز لزه، 2012، الجزائر والمقاربة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط"حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، أطروحة دكتوراه، ص 303
- 32 - نور الهدى بن بنقّة، مرجع سابق، ص 247
- 33 - نفس المرجع، ص 248
- 34 - يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سابق، ص ص . 200-201

## قائمة المراجع:

## الكتب:

## الكتب باللغة العربية:

- مكي ثروت ، 2005، النخبة السياسية والتغير الاجتماعي "تجربة مصر من 1952-1967"، مصر: عالم الكتب للنشر والتوزيع.
- إبراهيم بغدادي عبد السلام ، 2000، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد بيومي علي ، 2004، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، مصر: دار الكتاب الحديث.
- بوطالب محمد نجيب، 2012، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر "دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- بوطالب محمد نجيب، 2009، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2.

- عبد الواحد محمود ، أوت 2016، تموضع القوى السياسية والعسكرية في ليبيا مستقبل الصراع، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
- زايد الطيب مولود، 2007، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: منشورات جامعة السابع من ابريل.
- محمد جمعة الصواني يوسف ، 2013، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

**الكتب باللغة الأجنبية:**

- Ian Bannon and Paul Collier, Natural Resources and Violent Conflict: Options and Actions, Washington: The World Bank, 2003, p 2

**الأطروحات:**

- لزه عبد العزيز ، 2012، الجزائر والمقاربة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط"حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- بن بقة نور الهدى ، 2017/2016، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (2012-2016)، قسم الدراسات الدولية، تخصص: دراسات أمنية دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر.

**المقالات:**

- حامدي زهير، 2014، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات"، مجلة سياسات عربية، العدد 07، مارس.
- الشيخ محمد عبد الحفيظ، كانون الأول 2018، "دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011"، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 06.
- الشيخ محمد عبد الحفيظ، شتاء 2018، "دور النخبة السياسية الليبية في تحقيق المصالحة الوطنية"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 82.
- الشيخ محمد عبد الحفيظ، اغسطس 2018، " ليبيا والانتقال الديمقراطي، قراءة في الأدوار الإقليمية والدولية مساراتها ومآلاتها"، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 02، العدد 10.
- حسين عبيد منى ، د س ن، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، مجلة دراسات دولية، العدد 51.
- عبد النور ناجي ، 2008، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر"، مجلة المفكر، الجزائر، العدد 3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر ببسكرة

**مواقع الانترنت:**

- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر 18 فبراير 2018، غموض يغلف مستقبل تسوية الأزمة الليبية في 2018، <https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2018-02-18-1.1072418>
- جابر مهدي مهدي ، 2012/12/01، " إشكالية الديمقراطية في العراق 2003"، الحوار المتمدن، العدد 3928، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334778>